الموقف الدولي من
الصراع الهندي الباكستاني
نماذج مختارة للمدة ما بعد ٢٠٠١

The International Position on the India-Pakistan
Conflict: Selected Case Studies for the Period After 2001

أ.د. تلا عاصم فائق

Prof. Dr. Tala Asim Faiq
dr.talafaiq@coadec.uobaghdad.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد

College of Administration and Economics/
University of Baghdad

الملخص

في البدء يمكن القول ان اقليم جنوب اسيا يتميز باهمية استراتيجية بسبب طبيعة القوى الاقليمية والدولية المؤثرة فيه لاسيما طبيعة الصراع الهندي الباكستاني ومواقف القوى الدولية المؤثرة فيه لاسيما الصين والولايات المتحدة الامريكية وينطلق البحث من اهمية موضوعيه تتعلق بطبيعة مخاطر القوى النووية الهند والباكستان في الاقليم وموقف الصين لكل منها وموقف الولايات المتحدة الامريكية وتم اعتماد المنهج التحليلي والمنهج الوصفي في البحث والوصول الى استنتاج مهم هو ان طبيعة الصراع الهندي الباكستاني له اثاره الاقليمية والدولية .

ان اقليم جنوب اسيا يتميز بتنافس القوى الإقليمية المتمثلة بالهند وباكستان وتنافس القوى الدولية المتمثلة بالصين والولايات المتحدة الأمريكية حسب مصالحها الاستراتيجية في اقليم جنوب آسيا لاسيما ان الصين تعد مصدر التهديد الرئيس للهند في الإقليم إلى جانب تهديد القوى الدولية المتمثلة ب الولايات المتحدة الأمريكية والتهديد الصيني للهند اتخذ اشكالاً وأبعاداً مختلفة منها التهديدات العسكرية والصراعات على الحدود وطبيعة العلاقات الصينية مع الباكستان والضغط الاقتصادي والتجاري واتخذت العلاقات الهندية الأمريكية اشكالاً مختلفة لاسيما أن العلاقات الامنية والعسكرية ازدادت بسرعة كبيرة مابعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ لتكون الهند شريكا محوريا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية في اقليم جنوب اسيا واتخذ ذلك التعاون أنماط متعددة.

الكلمات المفتاحية: الهند، الصين، الولايات المتحدة الامريكية

Abstract

First of all, it can be said that the South Asian region is distinguished by its strategic importance due to the nature of the regional and international powers influencing it, especially the nature of the Indian-Pakistani conflict and the positions of the international powers influencing it, especially China and the United States of America. The research is based on an objective importance related to the nature of the dangers of the nuclear powers of India and Pakistan in the region and the position of China for each of them and the position of the United States of America. The analytical and descriptive approaches were adopted in the research and an important conclusion was reached, which is that the nature of the Indian-Pakistani conflict has its regional and international effects.

The South Asian region is characterized by the competition of regional powers represented by India and Pakistan and the competition of international powers represented by China and the United States of America according to their strategic interests in the South Asian region, especially since China is the main source of threat to India in the region, in addition to the threat of international powers represented by the United States of America. The Chinese threat to India has taken different forms and dimensions, including military threats, border conflicts, the nature of Chinese relations with Pakistan, and economic and commercial pressure. Indian-American relations have taken different forms, especially since security and military relations have increased rapidly after the events of September 11, 2001, making India a pivotal strategic partner for the United States of America in the South Asian region, and this cooperation has taken multiple forms.

Keywords: India, China, The United States of America

المقدمة

تشكل الصين الخصم التقليدي للهند وذلك لوجود العديد من نقاط الخلاف تتمحور حول النزاع على عدد من المناطق الحدودية المشتركة بين البلدين وصولاً إلى عوامل تناقض تاريخية واستراتيجية في القارة الآسيوية عموماً وفي الأقاليم الجنوبية والجنوبية الشرقية بشكل خاص عام ١٩٦٢ عن إلحاق ضربة بالجيش الهندي تمكنت الصين من الاستيلاء على منطقة (باكاي تشين غير المأهولة وضمتها إليها وقد برهن هذا النزاع على وجود خط فاصل بين سياسات البلدين من نواح عديدة مما أحدث تغيرات ثنائية في السياسة الإقليمية والعالمية وإلى إعادة تنظيم انحياز القوى.

وقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية في حينها بالصراع الهندي الصيني من خلال وضع الهند ضمن قائمة المعادين للصين الشيوعية (انذاك) واستغل العالم الغربي هذه الثغرة فقامت الدول الغربية وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتجهيز الهند بالأسلحة، ويمكن القول أنه خلال حقبة الستينيات ازدهرت العلاقات الهندية الأمريكية وكانت الهند تحتل المرتبة العليا في الحسابات الأمريكية ضمن إستراتيجية الاحتواء ضد الصين.

ومن الجدير بالذكر أن الهند ظلت تنظر إلى الصين بوصفها مصدر التهديد الرئيس لها منذ هزيمتها العسكرية من جانب الصين عام ١٩٦٢ وازداد الإحساس الهندي بالتهديد الصيني عقب قيام الصين بإجراء التفجير النووي الأول لها عام ١٩٦٤ لذلك ارتكزت السياسة النووية الهندية منذ ذلك الحين في احد أهم مرتكزاتها على السعي إلى مجاراة الصين أو تحقيق قدر معقول من التكافؤ الإستراتيجي معها في المجال النووي إذ أدت هذه التجارب النووية الصينية إلى إحداث تغيير جذري في السياسة الهندية إذ شعرت الهند بعد ذلك بأنها متخلفة عن الصين من حيث القوة والوضع الإستراتيجي مما دفع الحكومة الهندية وقتذاك إلى بدء تنفيذ برنامج لبناء السلاح النووي.

وقد ازداد الإحساس الهندي بالتهديد الصيني عقب اتفاق الدول الخمس الكبرى المالكة للسلاح النووي ومن بينها الصين على معاهدة منع الانتشار النووي عام ١٩٦٨ مما دفع الهند إلى رفض هذه المعاهدة تماماً لاعتبارات عديدة أبرزها تكرس التفوق النووي الصيني في مواجهة الهند وقد ازداد الرفض الهندي للمعاهدة بعد الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٧١ التي كشفت تبلور ما عرف بمحور بكين – إسلام أباد – واشنطن ولذلك أجرت الهند أول تفجير نووي لها عام ١٩٧٤ من أجل إثبات قدرتها على امتلاك السلاح النووي في مواجهة الصين، ويمكن القول أن سياسة الأمن القومي الهندية ظلت محكومة بصورة تقليدية بمتابعة التطورات الجارية في القوة العسكرية الصينية.

مشكلة البحث:

المشكله تنطلق من سوال رئيس يتمثل ان اقليم جنوب اسيا يتميز باهميه استراتيجية متمثله بوجود قوى نوويه الهند وباكستان وتأثيرات القوى الدولية متمثله بالصين والولايات المتحدة الامريكية في الإقليم.

ثم التساؤلات الفرعية المتمثلة بالنقاط الآتية:

١) ان العلاقات الهنديه الصينية تأثرت بالعلاقات الصينية الباكستانية في اقليم جنوب اسيا والصين دور استراتيجي في الإقليم لتعزيز نفوذها
٢) ان للولايات المتحدة لأمريكية دور استراتيجي في اقليم جنوب اسيا لاسيما طبيعة العلاقات الاستراتيجية بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية في اقليم جنوب اسيا.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد أكثر الصراعات الإقليمية تعقيداً في العالم، والذي يمتد تأثيره إلى الأمن والسلم الدوليين، خاصة في ظل امتلاك الهند وباكستان للسلاح النووي. كما تكمن أهمية البحث في تحليل دور القوى الكبرى، وتحديداً الصين والولايات المتحدة الأمريكية، في هذا الصراع، مما يساعد على فهم طبيعة تدخلاتها ومصالحها في جنوب آسيا. ويساهم البحث في توضيح كيف تؤثر هذه المواقف الدولية في مسار الصراع، واستقرار المنطقة، وتوازن القوى العالمي.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتفسير مواقف كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية من الصراع الهندي الباكستاني، مع التركيز على العوامل السياسية والاقتصادية والجيوستراتيجية التي توجه سياسات هذين البلدين تجاه الطرفين المتنازعين، وتقييم تأثير هذه المواقف على استقرار المنطقة في جنوب آسيا، وعلى توازن القوى الإقليمي والدولي.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن مواقف كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية من الصراع الهندي الباكستاني لا تنبع فقط من اعتبارات مبدئية تتعلق بحفظ الأمن والسلم الدوليين، بل تتأثر بشكل كبير بمصالحهما الجيوسياسية والاقتصادية في جنوب آسيا، مما يؤدي إلى تبني سياسات منحازة تخدم استراتيجياتهما الإقليمية والدولية.

منهجية البحث:

منهج البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي في البحث لدراسه الموقف الدولي من الصراع الهندي الباكستاني نماذج مختارة.

حدود البحث الزمنية والمكانية:

- الحدود الزمنية مابعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١.
- الحدود المكانية اقليم جنوب اسيا.

«المبحث الأول»

الموقف الصيني من الصراع النووي الهندي الباكستاني في اسيا

يمكن القول أن الصين والباكستان ترتبطان بروابط قوية شملت ميادين التعاون جميعها المدني والعسكري التقليدي والإستراتيجي وهو التعاون الذي لم يتأثر سلبا بتطبيع العلاقات الصينية-الهندية إثر انتهاء الحرب الباردة والدولتان الصين والباكستان تشعران بأن أمنهما القومي معرض للتهديد من الهند ولاسيما أن كليهما ذات تاريخ صراعي تقليدي معها ويمكن القول أن هناك مصلحة أمريكية في تقويض وتحجيم دور الصين المستقبلي عبر الهند الأمر الذي يشير إلى إمكانية تعزيز العلاقات الصينية-الباكستانية واحتمال بروز تكتلات آسيوية متضادة تحمل معاني الحرب الباردة التي يمكن أن يتميز بالردع النووي المتقابل أو ما يعبر عنه إستراتيجياً بتوازن الرعب النووي بين القوى الآسيوية الأساسية.

وهنا لا يمكن تغييب ما يترتب على هذا الموقف من دون أفعال إقليمية أخرى وخاصة إيران وكوريا الشمالية اللتين تبدوان أكثر ميلا للتعاون والتنسيق مع الصين وباكستان (الحديثي والعمار، ١٩٩٨).

وتعززت العلاقات الهندية الصينية من خلال الزيارة التي قام بها رئيس وزراء الصين (لجانيك) إلى الهند في عام ١٩٩٢وهما يمثلان ٤٠٪ من سكان العالم إذ كان رأيه مع رئيس وزراء الهند (نارسيماراو) بأنهم يعارضون بشدة النظام العالمي الذي يشكل على أساس القلة من دولة واحدة من مجموعة صغيرة من الدول وأنهما يطالبان بأن يكون أي نظام عالمي مستقبلي عادل ومنصف بجميع الدول إن كانت الدولة صغيرة أم كبيرة أم قوية أم ضعيفة(آفاق الهند، ١٩٩٢).

وتعززت تلك العلاقة من خلال الزيارة المقابلة التي قام بها (سي نارسيماراو) إلى الصين في ٦/ سبتمبر/ ١٩٩٣ إذ تم التوقيع على اتفاقية بين نائب وزير خارجية الصين (تانغ صياوان) ووزير الدولة للشؤون الخارجية الهندية (آر إيل بهاتيا) وذلك بتاريخ ٧/ سبتمبر/ ١٩٩٣ تضمن بموجبها المحافظة على السلام والسكون على طول الحدود الهندية-الصينية، تلك الاتفاقية التي تضع حداً لنـزاع أمتد لأكثر من ثلاثة عقود حيث تتفق الهند والصين وفقا للمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، تلك المبادئ التي صرح بها (جواهر لال نهرو وشاون لاي) في عام ١٩٥٤ عند التوقيع على الاتفاق يتعلق بالتجارة والاتصال بين التبت والهند، الاتفاق على بناء الثقة بين البلدين(آفاق الهند، ١٩٩٣).

وأخذت العلاقات الصينية الهندية منحى أكثر ثقة خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني (جياينغ زايمين) إلى الهند في ٢٨/ نوفمبر/ ١٩٩٦ كأول رئيس للصين يزور الهند والتوقيع على اتفاقية حول خطوات بناء الثقة على طول الحدود المتنازع عليها وأشار الرئيس الصيني بقوله "الهند والصين قوتان كبيرتان في العالم لهما مسؤولية مشتركة نحو المجتمع البشري بأكمله، نطور أنفسنا بأسرع ما يمكن للاستفادة من البيئة الدولية الراهنة والصالحة للسلام" وأشار إلى أن "الهند والصين يشكلان نظاماً عالمياً واقتصادياً وسياسياً جديداً فإن الشعبين الهندي-الصيني يصبحان قوة عظمى وضمان مهم للسلام في آسيا والعالم بأكمله".

وعبرت الهند بوضوح للرئيس الصيني عن قلقها تجاه التعاون الصيني الباكستاني في مجال الأسلحة المتفوقة والأسلحة النووية وظهر تغير في سياسة الصين تجاه العلاقات الهندية الباكستانية في مسألة كشمير بعكس ما كان في الماضي عندما كانت الصين تميل نحو باكستان وتساعدها إذ اتخذت موقفا أكثر حيادياً وعرضت قيامها بدور بناء لتساعد الهند وباكستان في تضييق فجوة العلاقات بينهما وأشارت على البلدين حسم مشاكلهما بطريقة ثنائية بواسطة المفاوضات السلمية وأن علاقة الصين الودية مع الهند

والباكستان غير موجهة ضد أي طرف ثالث وأكدت الهند بالمقابل بأن الصين تتمتع بالسيادة على التبت وأن (دلاي لامد) هو زعيم ديني يحصل على الاحترام في الهند وأن لا تسمح بأية نشاطات معادية للصين يقوم بها اللاجئون في التبت(المالكي، ١٩٩٧-١٩٩٨) (P.M Kamath, 2005).

ويمكن القول أن وزير الدفاع الهندي (جورج فيرناندیز) قد صرح في أواخر مايس ١٩٩٧ أن الهند ركزت لفترة طويلة على التهديد الباكستاني وتجاهلت التهديد الصيني على الرغم من أن الصين تمثل التهديد الرئيس على الهند لأن الصين شيدت قاعدة مراقبة متطورة في جزر لتكيوكو التابعة لمنمار (بورما سابقا) كما زعم أن الصين تزود باكستان بتكنولوجيا صاروخية متطورة إلا أن الصين نفت ذلك كله ومن ثم فأن التجارب النووية الخمس التي أجرتها الهند يومي ١١ و١٣ مايو ١٩٩٨ الماضي كانت تمثل رسالة غير مباشرة موجهة أساسا للصين من اجل تحقيق قدر من التكافؤ النووي من جانب الهند تجاه الصين أما من على الجانب الصيني فقد كانت الحكومة الصينية من جانبها مدركة أن التجارب النووية الهندية موجهة في الأساس ضدها ولكن الموقف الصيني اتسم في البداية بدرجة واضحة من الهدوء وضبط النفس واكتفت الصين بإدانة التجارب النووية الهندية واعتبرتها تحديا للمجتمع الدولي من جانب الهند ورفضت السياسة الصينية في البداية سياسة العقوبات الاقتصادية على الهند رداً على هذه التجارب وربما كان الموقف الصيني الهادئ في البداية عائد إلى أن الصين ذاتها قد أجرت تجارب نووية عام١٩٩٦ وهو ما لم يكن مقدورها إدانة التجارب النووية الهندية (فائق، ٢٠٠٣) (Joginder Singh, 2005).

وتظل الصين في نهاية المطاف أكثر ثقة واطمئنانا إلى قدرتها النووية في مواجهة الهند، وخرجت الصين من هدوئها وانتقدت بشدة هذه التفجيرات كما رفضت ادعاءات الهند بأن الصين تشكل تهديدا أمنيا لها بما يبرر إجراء مثل هذه التجارب ودعت الصين الأسرة الدولية إلى اتخاذ موقف حازم ونهائي ضد الهند لإرغامها على

التخلي عن البرنامج النووي وعليه لا يرتكز الصراع بين الهند والصين في حقيقته على تهديدات حقيقية متبادلة بين الجانبين ولكنه يمثل صراعاً على النفوذ الإقليمي في منطقة جنوب آسيا كما يمثل انعكاسا لمحاولة كل دولة منهما أن تصبح الدولة الإقليمية العظمى بدون منازع.

كما إن الهند لم تتوقف عن محاولة تحقيق التكافؤ مع الصين في المجالات الاقتصادية والعسكرية وكان إجراء التجارب النووية خطوة مهمة على هذا الطريق من وجهة نظر الحكومة الهندية فأن الحكومة الصينية حاولت الالتزام بأقصى درجة من ضبط النفس في مواجهة الهند إدراكا منها أن تصعيد سباق التسلح التقليدي والنووي بين الهند والصين سوف يضر بخطط النمو الاقتصادي لديها ولذلك قام الجانبان الهندي والصيني خلال مدة قصيرة ماضية بالإتفاق على العديد من الإجراءات لبناء الثقة في المجال العسكري مثل الالتزام بإجراءات معينة في المناورات العسكرية التي يقوم بها كل طرف بأن لا يشكل استفزازا للطرف الآخر(فائق، ٢٠٠٣).

وقد أشار مدير معهد الصين للدراسات الدولية "أنه على الرغم من أن لدينا خلافات حدودية كبيرة مع الهند فأنني لا أعتقد أن الصين تمثل تهديداً للهند لأن الصين تتبع سياسة حسن الجوار مع الجميع بما في ذلك الهند فنحن بحاجة حقيقية إلى سلام إقليمي ونحن في الصين نعمل على تثبيته" وعن طبيعة السلاح النووي ذكر (سي زغبيا) أن "قوة الصين النووية هي للدفاع عن النفس ولكسر احتكار الغرب لها وهي ليست للاستخدام ضد أحد بما في ذلك الهند وأن الصين لها موقف معلن وهو أنها لن تبدأ بضربة نووية أولى ضد أي جار لذلك فأن أي حديث عن سياسة صينية لاحتواء الهند أمر غير مقبول وغير منطقي تماما ولدينا مشكلة العدد الكبير في السكان كما لنا مصالح مشتركة مع الدول الأخرى ونسعى في الوقت نفسه إلى إقامة نظام دولي عادل ونحن نريد للهند أن تكون متقدمة ومستقرة" (نافع وآخرون، ١٩٩٨).

وتبقى حالة عدم الثقة هي السائدة في العلاقات الصينية الهندية ولاسيما من الجانب الهندي فالأخيرة ترى أن الصين تقوم بتطويق إستراتيجي للهند من خلال قيام الصين بتصدير الأسلحة التقليدية إلى البلدان الصغيرة المجاورة للهند مثل (مانيمار) و(سريلانكا) وبذلك تقوم بدعم الحركات الانفصالية المعارضة للهند فضلا عن ارتباط الصين وباكستان بعلاقات عسكرية متينة مما جعل الهند تعتقد على الدوام أن الصين تتآمر على الهند لتحجيم دورها الإقليمي بدليل عدم تشجيع الصين مجلس الأمن على ضم الهند لعضويته الدائمة (Swaran Singh,1998) (عباس وزين العابدين، ٢٠٠٢).

ومن الجدير بالذكر أن الهند أيضا تشكل لاعباً أساسياً في جنوب آسيا فضلا عن دورها في وسط آسيا وأفغانستان وإيران إلى جانب كونها تشكل الآن شريكاً تجارياً لدول الأسيان وبضمنها أندونيسيا وماليزيا وتايلاند إلى جانب مانيمار وشمال المحيط الهندي لذلك تسعى الهند إلى تقديم نفسها كصديق للصين فالأخيرة تمتلك ميزة القدرات العسكرية والاقتصادية وامتلاكها حق الفيتو كعضو دائم في مجلس الأمن تحسب الهند حسابه إزاء طموحها في أن تحتل موقع العضوية الدائمة في المجلس ومن ثم تستطيع الدولتان أن تقدما نفسيهما أنموذجا للعالم في حكم ديمقراطي مركزي بعد انفتاحهما على اقتصاديات السوق ضمن إطار النظام العالمي الجديد لكن الولايات المتحدة لا تحبذ دور الصين في المحيط الهندي لذلك تجد أن مصالحها تقتضي تعزيز الروابط مع الهند لتطويق أي دور مستقبلي للصين في آسيا (الحديثي، ١٩٩٦).

ويعد الصراع الهندي الصيني هو في الأساس صراع على الأدوار الإقليمية في آسيا ولاسيما أن كل من الدولتين ينظر إلى نفسه باعتباره القطب الرئيس في المنطقة بشريا وحضاريا وثقافيا وحاولت الهند مواجهة التعاون الباكستاني الصيني من خلال تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع روسيا الاتحادية مما أدى إلى خلق سياسة محاور في جنوب آسيا(محمود، ٢٠٠١).

وجاء رد الفعل الصيني سريعا إذ عدت الصين التجارب النووية الهندية أمرا خطيرا وصدمة عميقة للسلام والاستقرار في آسيا وكما شجبت التجارب الباكستانية وحثت الدولتين على التخلي عن برنامجهما النووي للتخفيف من حدة التوتر(حماد وأحمد، ١٩٩٨).

ولابد من القول أن هناك إدراكاً صينياً مفاده أن التجارب النووية الهندية موجهة في الأساس ضدها وقامت الصين بإدانة التجارب النووية الهندية وعدتها تحديا للمجتمع الدولي من جانب الهند غير أنه في الوقت ذاته رفضت الصين سياسة العقوبات الاقتصادية على الهند ردا على هذه التجارب وأكد المسؤولون الصينيون أن الصين "دولة مسؤولة وتعرف التزاماتها الدولية والإقليمية وليس في نيتها مهاجمة أحد أو تهديده أو ابتزازه ولاسيما أن الهند بررت تجربتها النووية تحسباً لتهديدات صينية في المستقبل"(نافع وآخرون، ١٩٩٨).

وعليه نجد أن دور الصين ينـزع نحو تحقيق الهيمنة والنفوذ الإقليمي كذلك هناك تطلع هندي لتحقيق الهيمنة غير أن التوازن الذي تهدف إليه الصين هو التوازن الذي يمنع ظهور قوة منافسة لها لذلك تضع ثقلها على باكستان في مواجهة الهند ويقلقها إلى حد كبير تطور الهند النووي لكنها لا ترغب بإصدار عقوبات للهند لأنها تخشى تطبيق تلك العقوبات عليها وعليه أن الصين ما زالت تنظر إلى الهند على أنها منافس إستراتيجي في آسيا ولابد من تحديد وتحجيم دوره بالاتجاه الذي يضمن للصين أن تكون دولة مهيمنة في قارة آسيا(فائق، ٢٠٠٣).

وما سبق يمكن القول أن سعي الصين نحو تحقيق قدر كبير من الهيمنة والتفوق والنفوذ الإقليمي لابد أن يؤثر في مكانة الهند على الصعيد الإقليمي والصعيد الدولي على حد سواء وعليه تسعى الهند لتحتل المكانة الدولية المهيمنة في الإقليم لتواجه تهديدات كل من الصين وباكستان لتكون دولة قائدة في الإقليم.

ونظرا لطبيعة المصالح المشتركة بين الصين وباكستان فإن باكستان تستمر في التوجه نحو الصين بوصفها حليفاً إستراتيجياً يحقق لها الأمن ويدعم موقفها باتجاه الهند فضلا عن كونها تشكل العمق الإستراتيجي الذي تعتمد عليه في مواجهة أساليب الضغط الأمريكية لذلك تبدو باكستان صريحة وواضحة في دعم ظهور كتلة آسيوية تقودها الصين لذلك فإنها تسعى لدى دول عالم الجنوب لإقناعها بالتعامل وتحقيق التعاون مع الصين انطلاقاً من الدور المستقبلي الذي تخطط له الصين وترغب فيه باكستان وبخاصة أن الصين تحاول الظهور بمظهر المدافع عن قضايا دول عالم الجنوب انطلاقاً من طبيعة المبادئ التي تؤمن بها والدور الذي تراه مناسبا لنفسها في وسط دول عالم الجنوب بعيدا عن سيطرة القوى الخارجية (الحديثي، ١٩٩٨).

ومما يدعم دور الصين أن الصين تعد من بين القوى الآسيوية التي تؤثر تأثيراً مهماً في مستقبل آسيا في القرن الحالي إذ تحتل مكانا بارزا فهي الدولة الأكبر في القارة بمعايير الجغرافية والقدرة البشرية وأيضا الاقتصاد في المستقبل القريب وهي كذلك أهم قوة عسكرية آسيوية لا يدانى الصين في الحجم البشري والجغرافي سوى الهند غير أن الصين تتفوق عليها بالموقع والقوة العسكرية ومستوى التجانس الاجتماعي وربما المكانة خارج الحدود (علوي، ١٩٩٨).

وإزاء ما تقدم نجد أن اتجاه العلاقات الهندية الصينية والعلاقات الصينية الباكستانية نحو الصراع أو نحو التعاون هو الذي يؤثر في مكانة الهند على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء.

وفي الوقت الذي نجد فيه أن اتجاه التعاون كان وما يزال يطبع العلاقات الصينية الباكستانية انطلاقا من عوامل خاصة لكل دولة لتحقيق مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية والأمنية فأننا نجد أن اتجاه الصراع كان وما يزال يسود العلاقات الهندية الصينية وإن شهدت نوعاً من التعاون غير أنه لا يصل إلى مستوى التعاون الصيني الباكستاني بشكل أو بآخر نظراً لأسباب تتعلق بجذور الصراع بين الدولتين (الهند

والصين) وكذلك من رغبة كلتا الدولتين للسعي نحو تحقيق النفوذ الإقليمي على حساب الأخرى ولتحقيق التوازن الذي من شأنه يحفظ لكل منهما مصالحه في الإقليم (فائق، ٢٠٠٣).

وبالمقابل تمثل باكستان بالنسبة للصين عامل توازن في المعادلة الإستراتيجية الإقليمية وهذا يدل على وجود أهداف مشتركة لكلتا الدولتين بل أن تحالفهما يضمن لهما تحقيق مصالحهما الإستراتيجية وأسهمت الصين بشكل كبير في إنشاء البرنامج النووي الباكستاني إذ قدمت لباكستان تقنية كبيرة وعقب التجارب النووية الباكستانية وجه رئيس الوزراء (نواز شريف) الشكر بوجه خاص إلى الصين على دورها واسهامها (كوخ، ٢٠٠١).

وعليه يمكن القول أن الصين تعد خصما آخر للهند فضلاً عن باكستان وعليه تعمل الهند على تطوير قدراتها من أجل تعزيز مكانتها في الإقليم لمواجهة تهديدات كل من الصين والباكستان على حد سواء ولابد من القول أنه على الرغم من أن العلاقات الهندية الصينية كانت ولا تزال تشهد فترات من الصراع أكثر من التعاون فأن العلاقات الصينية الباكستانية بالمقابل تشهد فترات من التعاون أكثر من الصراع وعليه يمكن عد الصين حليف للباكستان ومنافساً ونداً إستراتيجياً للهند في إقليم جنوب آسيا وهذا ما سيؤثر سلباً في مكانة الهند الدولية بشكل عام وفي قارة آسيا بشكل خاص

«المبحث الثاني»

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الصراع النووي الهندي الباكستاني في اسيا

يمكن القول إن التغيير في البيئة الدولية وانتهاء الحرب الباردة أفضى إلى تزعم الولايات المتحدة الأمريكية النظام العالمي في مطلع التسعينيات وهنا لابد أن نأخذ بنظر الاعتبار المتغير الدولي فالولايات المتحدة من جانبها سعت إلى مغازلة الهند اثر انتهاء الحرب الباردة وكان الحصار والضغط الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية على باكستان أحد أوجه الغزل الأمريكي مع الهند ولاسيما وأن سياسة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني أكد أكثر من مناسبة أن لهما مصالح مستقبلية في التعاون للإطاحة بالعالم الإسلامي الأمر الذي جعل التنسيق لتحطيم القدرات النووية الباكستانية أمراً منطقيا.

ومن جانب آخر لا تريد الولايات المتحدة أن تظهر قوى آسيوية تنافسها على مناطق مصالحها في المحيط الهندي والخليج العربي لذلك فربما لا تكون بعيدة عن دفع الدول المعنية بسباق تسلح تخسر فيه القوى الآسيوية قدراتها الاقتصادية وتستنفذ مقوماتها كقوى كبرى لصالح تعزيز الهيمنة الأمريكية على عموم آسيا وتأجيل احتمالات انسحابها من القارة الآسيوية (الحديثي والعمار، ١٩٩٨).

ونظراً لطبيعة التداخل بين الإقليمي والدولي في منطقة جنوب آسيا قاد الانسحاب السوفيتي من أفغانستان وإنهيار نظام القطبية الثنائية نحو تغير في جوهر الإستراتيجية الأمريكية إذ أن الولايات المتحدة وجدت نفسها مع نهاية الحرب الباردة تمتلك فرصة لبدء علاقات جديدة في جنوب آسيا تأخذ في الاعتبار التأكيد أن الهند كقوة إقليمية أكثر أهمية(الحديثي، ١٩٩٨).

وتجد الباكستان في فرص التقاء المصالح بين الهند من جهة ومجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) والولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن اليابان من جهة أخرى لا يمكن أن يؤثر سلباً في دورها وسياساتها الإقليمية الأمر الذي جعلها تكرس جهودها على محور الصين إذ تطور مستوى العلاقات الإستراتيجية بينهما وامتداده إلى إيران فضلاً عن آسيا الوسطى (الحديثي، ١٩٩٨).

وظل البرنامج النووي الباكستاني يتعرض لضغط خارجي مستمر ولاسيما الولايات المتحدة التي أوقفت مساعداتها لباكستان منذ عام ١٩٩٠ لرفضها التخلي عن برنامجها النووي وإخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي وعدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لذلك فإن السياسة الأمريكية قامت على أساس الاعتراف بأن كلاً من باكستان والهند لديهما القدرة على امتلاك أسلحة نووية وأن جهودها تتركز على تشجيع التراجع المتبادل أو تجميد قدرتها النووية والدخول في حوار إقليمي باتجاه السيطرة على التسلح النووي وبسبب امتناع الرئيس الأمريكي عن إعطاء شهادته أمام الكونغرس الأمريكي لصالح باكستان فأن توقف المساعدات الأمريكية يعد موقفا أكثر جدية من البرنامج النووي الباكستاني وذلك إثر أحداث الخليج التي أثارت المخاوف من احتمالات استثمار الدول لثغرات الرقابة الدولية على المنشآت النووية وتطويرها لأسلحة نووية بما يتعارض وحظر الانتشار النووي في العالم (الحديثي، ١٩٩٨).

وأكدت الولايات المتحدة لباكستان خلال زيارة رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني (وسيم سجاد) لها عام ١٩٩١ أن المساعدات الأمريكية لبلاده لن تستأنف قبل إعطاء باكستان ضمانات بعدم امتلاك أو القيام بتصنيع قنبلة نووية وفي الوقت الذي سعت فيه الولايات المتحدة لتطوير علاقاتها مع الهند في مرحلة ما بعد الحرب الباردة واستخدمت أسلوب التحذير من طموحات الصين وأبدت استعدادها لتفهم وجهة نظرها إزاء مشكلة كشمير فإنها عادت منذ منتصف ١٩٩٣ لمغازلة باكستان في قضية

كشمير متأملة الافادة منها عبر توظيفها لخدمة مصالحها في آسيا الوسطى والخليج العربي ومنطقة جنوب آسيا وما يعزز هذا الاتجاه موافقة الكونغرس الأمريكي على مقترحات هانك براون المقدمة في ٢١/ أيلول/ ١٩٩٥ التي مهدت الطريق بنقل تجهيزات عسكرية أمريكية إلى باكستان وهنا يرى كيسنجر أن المصالح الأمريكية في آسيا أبعد من كونها تقتصر على الجانب الاقتصادي وإنما تتعداه إلى مصلحة سياسية أساسية تكمن في عدم السماح لقيام تكتل معاد للمصالح الأمريكية (الحديثي، ١٩٩٨).

وتسعى الولايات المتحدة وبقوة إلى خلق محور أمريكي هندي في مواجهة الصين لا يمكن إنكاره فتفاوت الإنجاز الاقتصادي بين الصين والهند لصالح الأولى يقلق الهند وهذا ما يحفزها لإيجاد وتعزيز نوع من الشراكة مع الولايات المتحدة ولاسيما أن الهند تسعى الآن إلى الحصول على تكنولوجيا الصواريخ من الولايات المتحدة وإذابة القيود جميعها التي خلفتها الحرب الباردة بتقوية العلاقة بين الدولتين على أساس تبادل المنفعة وهذه العلاقات الأمريكية-الهندية جزء من نظرية (جيوستراتيجية أورآسيا) التي طرحها بريجنسكي في عقد التسعينيات من القرن العشرين "إن موقع الولايات المتحدة كقوة عالمية أولى لا يمكن منازعته من أي متحدٍ لأكثر من جيل من الآن فليس هناك من دولة تحتمل أن تماثل الولايات المتحدة في المجالات الأربعة (العسكرية والاقتصادية والثقافية والتقنية) التي تشكل العقدة السياسية الكونية وعند تنازل الولايات المتحدة الأمريكية عن هذا الدور فأن البديل الحقيقي للقيادة الأمريكية كما يقول هو الفوضوية العالمية" لذلك فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمة التي لا يمكن للعالم الاستغناء عنها ونجد أن فرصة تسوية شاملة مع الصين يمكن أن تهدد بسبب أزمة قد تنشأ حول تايوان أو بسبب ديناميات السياسة الخارجية الصينية الداخلية"(برجينسكي، ١٩٩٩).

وفضلاً عما تقدم نجد أن الهدف الرئيس لنيودلهي في حقبة ما بعد الحرب الباردة هو استمالة الولايات المتحدة الأمريكية لقبول دور إداري هندي في جنوب آسيا ومما سهل متابعة هذا الهدف الرغبة الأمريكية في قيام تعاون أوسع وتنطوي الأهداف الأمريكية حالياً تنطوي أساساً على "جس النبض" فالهند دولة مكتظة بالسكان وتمتلك قدرات عسكرية كبيرة وتقع عبر خطوط بحرية تهم الولايات المتحدة الأمريكية وتتاخم الصين التي تشكل تهديداً محتملاً للمصالح الأمريكية الأوسع في المدى البعيد ولكن من وجهة النظر الهندية ينطوي التحدي الدبلوماسي على تحويل هذا الاهتمام الأمريكي المحدود بالهند إلى قبول إستراتيجي أوسع بالدور الهندي "كعامل استقرار" في المنطقة ككل ونحو تحقيق هذه الغاية.

سعت الهند إلى احتلال موقع الطرف العازل ضد الأصولية الإسلامية الناهضة وتكابح التطلعات الصينية إلى الهيمنة وكمصدر دعم لحلفاء أمريكا في جنوب آسيا الذي يحتمل أن تهددهم الصين وكقوة أمر واقع مكتفية تسعى لنـزع فتيل المشكلات العالمية الخاصة بالإدمان والانتشار النووي وانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، وعليه من خلال التركيز على القضايا التي قد تتلاقى فيها المصالح الهندية والأمريكية تسعى الهند إلى الظهور بمظهر الدولة التي تعزز روابطها تبعاً للمصالح الإستراتيجية الواسعة للولايات المتحدة على طوال الطرف الجنوبي لآسيا وتظل حقيقة احتياج الهند حالياً للدعم الأمريكي على صعيدين: (زاد، ١٩٩٧) (Dikshit, 2005)

- الصعيد الأول اقتصادي: إذ يمكن للهند أن تستفيد من تزايد الاستثمارات الأمريكية في اقتصادها المحروم من رأس المال وتسعى الهند الآن إلى الحصول على استثمارات أمريكية جديدة في شكل صفقات يعقدها القطاع الخاص في البلدين وهذا التركيز الجديد على القطاع الخاص حيوي لأنه يعكس إستراتيجية واعية لكن غير معلنة صراحة لتعزيز الأهداف الإستراتيجية الكبرى للهند، كما تخلق جماعة ضغط داخل الولايات المتحدة لديها مصلحة

مكتسبة في استمرار الروابط الاقتصادية مع الهند وعليه يسهم ازدياد الاستثمار الأمريكي الخاص بالهند في النمو الاقتصادي الهندي ويساعد على تحقيق فائض قابل للاستثمار يمكن للدولة الهندية أن تستخدمه لأغراضها الخاصة بما فيها سياسة القوة.

- وعلى الصعيد العسكري: فالهند تسعى الحصول على الدعم العسكري الأمريكي بشكل مباشر فالقوات المسلحة الهندية ضخمة ومتشعبة لكن معداتها تعاني من قيود شديدة وعقدتها القتالية متصادمة وقاعدة الأبحاث والتصور والابتكار لديها ليست متطورة بالقدر الكافي.

وكان تغير التوجهات في الإستراتيجية الكبرى للهند ينطوي على إجراء حوار متشعب مع الولايات المتحدة حول الأمور كلها حتى مع محاولة الهند إنقاذ علاقاتها مع روسيا ومساعدتها لإقامة صلات أوسع مع دول الدرجة الثانية في النظام العالمي مثل ألمانيا واليابان و(إسرائيل) وإيطاليا، وكان غرض هذا الحوار هو تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية على الالتزام بتقديم أكبر قدر ممكن من الاستثمارات والتقنيات والأسلحة دون أن تضطر الهند إلى التخلي عن سياساتها التقليدية بتحاشي التحالفات الصارمة وتسعى الهند إلى الظهور بمظهر الدولة العلمانية المعتدلة وهو موقف يميزها عن منافستها الباكستان ويمكن القول أن هذه الأهداف القصيرة المدى تصبح منطقية في إطار هدف أكبر هو ضمان التعاون الأمريكي في تحقيق الهيمنة الإقليمية الدائمة دون متاعب وتعتقد الهند أن مثل هذه الهيمنة ستحقق عاجلا أم آجلا عندما يقوى زخم انتعاشها الاقتصادي فالقضية الوحيدة من المنظور الهندي هي إذا ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسهل هذا الارتقاء إلى الهيمنة بالاعتراف بالهند كمدير إقليمي، وهذا ما سيمنع منافسيها في المنطقة من الاستنجاد خارج المنطقة ومن ثم يعزز هدفها التقليدي بغرض فرض العزلة الجيوبولتيكية على شبه القارة.

وعليه تسعى الهند نحو التعاون مع الولايات المتحدة بدلا من معارضتها كما كان أبان الحرب الباردة وأنَّ هذا الانتقال الهندي من معارضة الولايات المتحدة إلى التعاون معها قد يسبب قلقا لباكستان لأسباب واضحة ومن شأن تحالف هندي أمريكي محتمل خصوصا في بيئة أحادية القطبية أن ينطوي على عزل الباكستان في وقت لا توجد فيه دولة عظمى أخرى تزود باكستان بغطاء تعويضي كما تزامن ذلك مع نشوب نزاع مع الولايات المتحدة حول البرنامج النووي الباكستاني.(زاد، ١٩٩٧)

ويبدو أنَّ الهيكل السياسي الديمقراطي في الهند جاهزاً ومستعداً لمؤازرة التحول الليبرالي الاقتصادي اللازم لتوسيع القدرات المادية ومن ثم مساعدتها على احتلال منـزلة مهيمنة وتمثل الهند الإطار الثقافي لمساندة التوسع في صيغة ليبرالية على الأصعدة السياسية والقانونية والإدارية، ويمكن القول أن المنافسة الهندية الباكستانية منافسة أساسية ليست نابعة من قضايا معينة بل أنها تمثل تحدياً صعباً جداً أمام الأمن والسياسية الخارجية الأمريكية فضلاً عن أن استخدام الأسلحة النووية في الإطار الهندي الباكستاني سرب ثلاث عواقب خطيرة ربما غير مقبولة للسياسة العامة الإقليمية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية (زاد، ١٩٩٧):

١) سيعطي استخدام الأسلحة النووية دافعا أكبر لزيادة التدخل الصيني في جنوب آسيا بما يشمل ذلك تدخلاً عسكرياً صينياً من نوع ما.
٢) سيجعل حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب غرب آسيا وجنوب شرقها أكثر شعوراً بعدم الأمان ويعطي ذلك دافعا لإيران وجمهوريات آسيا الوسطى للحصول على الأسلحة النووية.
٣) ربما الأهم قد يضع حداً لاعتبار استخدام الأسلحة النووية من المحرمات ويشجع الدول الأخرى على امتلاكها ونشرها والتفكير باستخدامها علما أنها الفئة الوحيدة من الأسلحة التي يمكن أن تهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية على نطاق واسع.

ومن الجدير بالذكر أن رئيس الولايات المتحدة (بوش) خلال حملته الانتخابية لم يشر إلى منطقة جنوب آسيا سوى مرة واحدة وكانت فحواها أن إدارته ستتعامل مع الهند لزيادة التجارة والاستثمار فيها من جانب ومن جانب آخر أن تضمن الهند كقوة مهمة للأمن والاستقرار في آسيا وبذلك يتوضح أن توجه إداراته مع الهند هو توجه استراتيجي اقتصادي وربما تنطلق رؤية بوش الإستراتيجية هذه من اعتقاده بأن الهند من شأنها أن تعد القوة الموازنة للصين في الأقليم في حين لم يتطرق في تلك الحملة إلى أية إشارة عن سياسة بلاده المستقبلية تجاه باكستان (الراوي، ٢٠٠١).

ويمكن القول أن صورة إقليم جنوب آسيا بالنسبة للإدارة الجديدة تنطلق من أن أي من الدولتين سوف لن يخفضا من ترسانتهما النوويتين لأن كلتيهما تعدان مخزونهما التسلحي النووي عنصرا حيويا للأمن وعنصر مهماً لهيبة كل منهما ولذلك فأن العقوبات التي فرضتها الإدارة السابقة على كل من الدولتين بعد إعلانها عن تجاربها النووية إذا ما استمرت فأنها ستؤدي ربما إلى استمالة تطوير العلاقات الأمنية معها مع الأخذ بنظر الاعتبار أن ترسانتي الدولتين النوويتين هما ذات قدرات محدودة العدد.

كما أن الدولتين عملتا كل على انفراد وبأحكام مع واشنطن والوكالات الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الصواريخ إلى دول أخرى في المنطقة كما أن الإدارة الجديدة ستأخذ بنظر الاعتبار رفض الهند لأية وساطة خارجية بشأن النـزاع حول كشمير وبالمقابل فأن الولايات المتحدة الأمريكية ستشدد في سياستها تجاه باكستان ودعوة القادة العسكريين إلى إعادة الديمقراطية والسعي نحو حل سلمي لمشكلة كشمير مع الهند فضلا عن حث باكستان على ممارسة ضغوطها على حركة طالبان المسيطرة على مقاليد الحكم في أفغانستان لإيقاف دعمها (للحركات الإرهابية) والتعاون مع الإدارة الأمريكية بصدد مطالبتها بالملياردير السعودي المناهض للسياسة الأمريكية (أسامة بن لادن) الذي يتخذ من الأراضي الأفغانية قاعدة له والذي كان قد

حمل مسؤولية الإنفجارين اللذين حصلا في السفارتين الأمريكيتين في أفريقيا عام ١٩٩٨ (الراوي، ٢٠٠١).

وأعربت الإدارة الأمريكية عقب إجراء التفجيرات الهندية الثلاثة الأولى عن قلقها الشديد من التجارب النووية الهندية واعتبرت أن الهند نكثت بوعودها بعدم إجراء التفجيرات النووية قبل تشكيل لجنة للأمن القومي في نيودلهي تتولى مراجعة الملف النووي والإعلان عن خططها في هذا الشأن وعندما أجرت الهند تفجيرين نوويين إضافيين أعلنت الإدارة الأمريكية على الفور فرض عقوبات اقتصادية على الهند وتندرج العقوبات التي طبقها الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) على الهند في إطار قانون الرقابة على التصدير العسكري وتشمل المجالات كلها ماعدا المساعدات الإنسانية (محمود، ٢٠٠١).

كما أن التحول نحو تكريس الانفاق العسكري في كل من الهند وباكستان والدول ذات العلاقة المباشرة معها وتحديداً الصين على حساب التنمية الاقتصادية أخذ بالبعد التصاعدي الأمر الذي يهدد تقويض عموم الاستقرار الإقليمي ويترك نتائجه السلبية على السلم والأمن الدوليين، وهنا مطلب أمريكي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية عبره لأن تثبت وجودها وتعزيزه على صعيد مستقبل القرن الحادي والعشرين ليكون القرار السياسي والاقتصادي في آسيا مرهون بالقرار الأمريكي الذي يسعى ضمن أهدافه إلى تقويض إمكانيات قوى اقتصادية بازغة كالصين على غرار ما حدث لدول في جنوب شرق آسيا ويمكن أن يحدث لليابان إذا تطورت في لعبة السباق على التسلح النووي فتكون نتائج اللعبة لصالح المحرك الأساس لمدخلاتها وهي الولايات المتحدة الأمريكية (الحديثي والعمار، ١٩٩٨).

كما قررت الولايات المتحدة الأمريكية فرض عقوبات اقتصادية على الهند من خلال تطبيق القانون الأمريكي الصادر عام ١٩٩٤ الخاص بالدول غير النووية التي تقوم بتجارب نووية وتضمنت العقوبات وقف المساعدات الاقتصادية للهند باستثناء

المساعدات الإنسانية ووقف المنتجات التي يمكن أن تستخدم للأغراض العسكرية ومعارضة منح قروض من صندوق النقد والبنك الدوليين إلى الهند وبالمقابل دانت الولايات المتحدة التجارب النووية الباكستانية وشددت أن تقوم بتصعيد حدة التوتر في المنطقة وطلبت عقد اجتماع عاجل على مستوى وزراء خارجية الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لبحث التطورات في جنوب آسيا وبحث اتخاذ عقوبات جماعية على باكستان وطالبت الطرفين عدم نشر الصواريخ البالستية المزودة برؤوس نووية.

ويظهر من خلال التجارب النووية الأخيرة الهندية والباكستانية أن البلدين لديهما إمكانيات كبيرة في مجال الخبرة والمهارة لبرامج التسلح النووي الباكستانية وأثبتت عمليا أن الباكستان تعتمد كلياً على نفسها وأنها تمكنت من تحقيق أول نجاح لتفجير نووي تحت الأرض وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد طريقة خاصة تمكنها من إجبار الهند وباكستان على الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وهو أمر مشكوك في إمكانية تحقيقه للمداخلات السياسية والمصالح المتشابكة بعدد غير محدود من الأطراف الدولية (الحديثي والعمار، ١٩٩٨).

ويمكن القول أن الهند شرعت بالفعل بالاتصال المباشر بالولايات المتحدة لمناقشة تفاصيل صفقة انضمامها لاتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) إذ تصدرت مطالبها الحصول على العضوية الدائمة لمجلس الأمن والاعتراف بها كدولة نووية وتدرك الهند أن فرص نجاحها في الحصول على المقابل الذي تسعى إليه مرتبط بالمعطيات الآتية (Sreedhar, 2005):

أ) إنَّ الهند بمجرد إجرائها تجاربها قد خلقت وضعا قائما غير قابل للتغير رفعها إلى مصاف الدول النووية ومن ثم آخذاً في الاعتبار الطبيعة الخاصة لآثار حيازة الأسلحة النووية إستراتيجياً وعسكرياً فأن أية تفرقة مصطنعة بين الوضع النووي الفعلي والقانوني، تفتقد قيمتها بشكل يكاد يكون مطلقاً.

ب) يدرك الجانبان الأمريكي والهندي أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على الهند لن تأتي بأية نتائج ملموسة سواء لاقتصار نطاقها على المساعدات الحكومية المباشرة وغير المباشرة دون التجارية أو بسبب ضخامة الاقتصاد الهندي وعدم اعتماده بأي قدر ملموس على المعونات الخارجية فضلاً عن الاكتفاء الذاتي شبه الكامل في المجالات الحيوية كالغذاء.

ج) إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وكجزء من توازنات علاقاتها في شرق آسيا لا يخدم مصالحها اتخاذ موقف صريح العداء من الهند نظراً لحجمها البشري والعسكري كذلك الاقتصادي حيث تخدم علاقات الولايات المتحدة بالهند موقفها حيال الصين وتمثل من المنظور الأمريكي عنصر توازن في المنطقة يحول دون استئثار الصين بالقوة فيها وفي الوقت نفسه تشكل منافسة للصين في علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية إذ تدرك الصين أن الهند قادرة وراغبة في منافستها في وضعيتها التجارية المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتشابه العديد من المنتجات ولتوافر الأيدي العاملة الرخيصة والكوادر المؤهلة لديها.

ونظرا لشعور الولايات المتحدة بخطورة الدور الصيني على مصالحها في آسيا وما يمكن أن يشكله التعاون الصيني الهندي من تكريس وتعزيز لهذا الخطر فإنها سعت نحو تطوير العلاقات مع الهند في مختلف المجالات.

ويمكن القول أن أحداث الحادي عشر من شهر سبتمبر أفرزت عدداً كبيراً من المعاني والدلالات العامة وردود أفعال أمريكية عليها وعلى التفاعلات السياسية والدولية ومن ثم اهتمامات النظام الدولي وأجندته ومنها أن تغير مجموعة من المفاهيم التي حكمت العديد من الإدارات الأمريكية التي ورثتها إدارة الرئيس (بوش) أو تلك التي تسعى إلى ترسيخها في بداية حكمه مثل تجاوز حالة الميل الإستراتيجي لصالح الهند في صراعها مع باكستان، وتجاوز ضرورات التنافس مع روسيا والصين وطرح

قضية مكافحة الإرهاب كمجال للتعاون وتجاوز مسألة البعد عن الانغماس بقوة في المشكلات الدولية الكبرى من نوعية مشكلة كشمير بين الهند وباكستان أو الصراع العربي (الإسرائيلي) ويبدو أن هذه المفاهيم التي يبدو أنها ستحكم الكثير من توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تفتقد للرؤية الواضحة وللآليات القادرة على وضعها في إستراتيجية متكاملة واضحة المعالم ومن مظاهر التحرك الأمريكي الهادف إلى بناء تحالف قوي والمعبر عن تغير في إستراتيجيتها تجاه المنطقة وهناك مستويان بهذا الصدد (عبد الوهاب، ٢٠٠٢):

- المستوى الأول: يرتبط بمجموعة البلدان التي لا توصف بأنها شريك إستراتيجي.
- المستوى الثاني: يتعلق بالبلدان التي ترتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية علاقة إستراتيجية مثل اليابان، علاقات إيجابية قوية مثل الهند وإندونيسيا.

وبالنسبة للمستوى الأول نجد أن باكستان استعادت مكانتها الإستراتيجية في السياسة الأمريكية التي كانت قد فقدتها مع انتهاء الحرب الباردة وزوال الحاجة لها كحائط صد أمام النفوذ السوفيتي، إذ دفع انحسار الأحداث في أفغانستان الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني سياسة متوازنة بين الغريمين اللدودين الهند وباكستان تجاه نزاعهما على كشمير وتقليل درجة انحيازها للموقف الهندي في هذا الشأن ولاسيما مع قبول باكستان بالقيام بدور فعال في التحالف الدولي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يعني تجاوز الإدارة الأمريكية على تحفظاتها السابقة الخاصة بباكستان فيما يتعلق بأهمية عودة الديمقراطية وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية وتسوية مسألة كشمير من خلال الحوار مع الهند من دون أن يعني ذلك تجاوز مكانة الهند ولو مؤقتا كشريك اقتصادي كبير للولايات المتحدة.

أما بالنسبة للمستوى الآخر فنجد أن هناك تباينا في درجة المحاذير التي حكمت مواقف كل من اليابان والهند وإندونيسيا ففي حالة الهند تمثل مكانة وسطا لدى

الولايات المتحدة بين أهمية ومكانة اليابان كحليف إستراتيجي وبين إندونيسيا كطرف مساند إذ ذهبت أمريكا إلى ممارسة ضغط مباشر على باكستان بالتلويح بورقة العلاقات مع الهند وخاصة مع إعلان الهند عن رغبتها في القيام بدور فاعل بالحرب في أفغانستان.

وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن فائدة مزدوجة سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها الأولى تتعلق بالأهداف المشتركة المباشرة تجاه أفغانستان المتمثلة في الإطاحة بنظام طالبان والقضاء على تنظيم القاعدة وتشكيل حكومة واسعة متعددة الأعراف فضلاً عن إعادة تأكيد محورية العلاقات الثنائية أما الفائدة الأخرى فهي موافقة الهند الضمنية وتفهمها للموقف الأمريكي السلمي لاجتذاب باكستان إلى التحالف واستخدامها كعنصر ضغط لتحقيق هذا الهدف فضلاً عن الإعراب عن استعدادها للعب دور البديل لباكستان في حالة تقاعسها عن دعم الموقف الأمريكي فضلاً عن توظيف الأحداث في اتجاهات مختلفة منها تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية ومكاسب إقليمية لموازنة موقفها مع المواقف الصينية والباكستانية كما سعت الولايات المتحدة إلى طمأنة الهند على مكانتها في إستراتيجيتها تجاه المنطقة من خلال إعطاء المزيد من الدعم للتعاون الأمني والعسكري وهو ما صرح به الجنرال (ريني بلير) قائد القوات الأمريكية في المحيط الهندي خلال زيارته للهند للبحث عن سبل استئناف المناورات العسكرية المشتركة.

ويمكن القول إنَّ من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية صياغة إستراتيجية واسعة ومتوازنة إزاء جنوب آسيا يكتب لها البقاء لأمد طويل طالما أن المنطقة ستكون حيوية على نحو متصاعد للأمن والرفاه الأمريكي وسيؤثر مصير جنوب آسيا تأثيراً متزايداً في العالم فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والصراعات الإقليمية والحماية البيئية ودعم حقوق الإنسان وظهور الأصولية الإسلامية وتهريب المخدرات والإرهاب وهكذا ينبغي أن تقوم الإستراتيجية الأمريكية إزاء المنطقة على الاعتبارات الرئيسة الآتية (عبد الرحمن، ١٩٩٨):

١) ضمان الوصول العسكري والاقتصادي والسياسي الأمريكي المستمر إلى المنطقة وعبرها إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة حيوية في منع قوة أو مجموعة من القوى من تقييد الوصول الأمريكي إلى المنطقة عبر تجمعات اقتصادية أو وسائل أخرى.

٢) احتواء انتشار الأسلحة والصواريخ النووية إذ تجعل التوترات الهندية الباكستانية ولاسيما جنوب آسيا منطقة ذات إمكانية كبيرة لمقايضة نووية لذ يعد منع انتشار المزيد من الأسلحة النووية والصواريخ في المنطقة مصلحة حيوية وخصوصا إذا ما أخذ المرء بنظر الاعتبار قرب جنوب آسيا من الصين إلى إيران ودول آسيا الوسطى.

ومن الجدير بالذكر أن الهند تقوم حالياً بعملية ترسيخ نفسها كقوة إقليمية وتعتبر نفسها مرشحة لأن تكون لاعبا دولياً رئيساً كما تعد منافسة للصين فالهند هي الدولة الأقوى في جنوب آسيا بدون منازع وتمتلك نوعاً من الهيمنة الإقليمية كما أنها دولة لجأت إلى أن تصبح دولة نووية ليس من أجل تخويف باكستان فحسب بل لموازنة ما تمتلكه الصين من ترسانة نووية كما تمتلك الهند رؤية جيوستراتيجية لدورها الإقليمي سواء لمواجهة جيرانها أو في المحيط الهندي إلا إنَّ طموحاتها في هذه المرحلة أنْ لا تتطفل إلا هامشيا على المصالح الأورآسية لأمريكا وبناء على ذلك فأن الهند بصفتها لاعبا جيوستراتيجياً لا تعد مصدراً للقلق الجيوبولتيكي على الأقل ليس إلى الدرجة التي تمثل في كل من الصين وروسيا (عبد الرحمن، ١٩٩٨).

وتحسنت العلاقات الهندية الأمريكية على نحو ملحوظ خلال العقد الماضي وبلغت ذروتها بزيارة (كلينتون) إلى الهند وزيارة رئيس وزراء الهند (فاجباي) إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأقرت الزيارات تغيراً نوعياً في تطورات كل بلد عن البلد الآخر فالهند أدركت هيمنة الولايات المتحدة على عالم ما بعد الحرب الباردة وأن تحسين العلاقات الثنائية يعود إلى فائدتها.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أدركت أن للهند إمكانية الاشتراك مع الصين واليابان في أن تكون قوة آسيوية رئيسة كما أن كلا البلدين ألزم حكومتيهما على تنظيم حوار سياسي رفيع المستوى للتشاور فيما بينها وبدأت الولايات المتحدة أيضاً بالتشاور مع الهند بشأن أفغانستان التي تعد خطوة ذات مغزى كبير ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية والباكستان كانتا متحالفتين خلال الحرب في أفغانستان في وقت كانت فيه الهند تساند الاتحاد السوفيتي، وشكلت الهند والولايات المتحدة الأمريكية فريق عمل بشأن الإرهاب ويعد ذلك تطوراً رئيسياً في ضوء الاتهامات الهندية ضد باكستان.

وفي مجال العلاقات الأمنية الحساسة فإن الطرفين (الهندي-الأمريكي) باشرا في مناقشة استئناف التعاون العسكري على الرغم من أن التعاون العسكري حتى الآن يكاد يكون مقتصرا على الحوار وعمليات المناورات المشتركة على حفظ السلام والأمن المحيطي وعمليات البحث والإنقاذ وعمليات المعاونة في الكوارث الإنسانية ويوجد برنامج فعال تنامى بسرعة للتربية والتدريب العسكري الدولي والتي تعد الهند من أهم المتحمسين المشاركين فيه وفي هذا ما يؤشر تغير ملحوظ قي سياسة الهند في السابق واقترحت الهند إعادة الحياة لمجموعة السياسة الدفاعية ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تعترض عليها في الأقل حتى الآن واستمرت بعض العقوبات النووية على وضعها (مثلا قيود على مبيعات أو نقل أو معدات الاستخدام المزدوج أو التكنولوجيا إلى الشركات والمؤسسات التي تسهم إسهاما فعليا في البرنامج النووي الهندي) وتوجد تحديات على نقل التكنولوجيا العسكرية التقليدية والمعدات وتسهم الهند كثيراً بالحصول على التكنولوجيا الأمريكية. (عبد الرحمن، ١٩٩٨)

ويمكن القول أن تطبيع العلاقات الأمريكية الهندية كان أحد المنطلقات الأساسية لنظرية "جيوستراتيجية أورآسيا" التي طرحها زبيغنيو بريجنسكي في عقد التسعينيات انطلاقاً من فكرة مفادها أن الصين تمتلك قدرات متنامية وقوة قومية تمتلك مقومات النهوض بدور كوني في القرن الحالي لذا فإنها تهدد المصالح الأمريكية في جنوب شرق

آسيا ووسط آسيا وهذا يعني عملياً إمكانية قيادتها دول العالم الفقيرة بوجه الائتلاف الذي تقوده أمريكا وأوربا واليابان وهذا يقود لاحتمالات التنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند للإطاحة بالصين مستقبلاً (الحديثي، ١٩٩٩).

الخاتمة

ان العلاقات الهندية الصينية يسودها عدم الثقه وذلك بسبب دور كل منها تجاه الاخر وسعيه لتحقيق مصالحه الاستراتيجية في الإقليم لاسيما الهند تسعى إلى تحقيق التفوق والهيمنة في اقليم جنوب آسيا إلى جانب دور الصين في الإقليم. ويعد الصراع بين الدوليتين هو صراع على الأدوار الإقليمية إذ ترى الصين أن التسلح النووي الهندي الباكستاني هو ضد الصين في الإقليم. والصين تنزع نحو الهيمنة والنفوذ الإقليمي وذلك يؤثر على دور الهند في الإقليم.

اما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت تتحرك وفقا مصالحها الاستراتيجية تجاه كل من الهند وباكستان واتخذت الولايات المتحدة الأمريكية اجراءات مشددة ازاء الصراع النووي الهندي الباكستاني وسعت إلى ضمان الوصول العسكري والاقتصادي والسياسي إلى المنطقه ومنع اي قوى اخرى الوصول اليها وسعت إلى احتواء انتشار الأسلحة النووية في اقليم جنوب اسيا.

وعليه يمكن القول أن الهند كانت ولا تزال عنصراً أساسياً في الإستراتيجية الأمريكية لتحقيق المصالح الأمريكية في إقليم جنوب آسيا أولاً ولمواجهة الأخطار الإقليمية المتمثلة بالباكستان والصين ثانياً ومن ثم من أجل تبوء مكانة إستراتيجية مهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء.

أولا: الاستنتاجات

١) تباين مواقف الصين والولايات المتحدة نابع من مصالح استراتيجية: تميل الصين لدعم باكستان سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، كونها حليفًا استراتيجيًا في مواجهة الهند والتوازن الإقليمي في جنوب آسيا. بينما تميل الولايات المتحدة إلى بناء شراكة استراتيجية مع الهند باعتبارها قوة صاعدة قادرة على موازنة النفوذ الصيني في المنطقة.

٢) الولايات المتحدة تمارس دور الوسيط أحيانًا، لكن بشكل غير مباشر: تسعى واشنطن إلى منع التصعيد النووي بين الطرفين، لكنها تتجنب التدخل المباشر في قضية كشمير، احترامًا لعلاقاتها مع الهند.

٣) الصين تُظهر انحيازًا واضحًا لباكستان في النزاعات الحدودية: تدعم بكين موقف باكستان في المحافل الدولية، لكنها تتجنب التصعيد العلني مع الهند للحفاظ على علاقاتها التجارية معها.

٤) المواقف الدولية تُستخدم كأدوات ضغط سياسية: كل من الصين والولايات المتحدة تستخدم الصراع الهندي الباكستاني كجزء من لعبة النفوذ الأوسع في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

٥) الصراع له أبعاد نووية حساسة تجعل القوى الكبرى حذرة: امتلاك الهند وباكستان للسلاح النووي يجعل المجتمع الدولي، خصوصًا الصين وأمريكا، حذرًا من أي تصعيد قد يؤدي إلى مواجهة كارثية.

ثانيا: التوصيات

١) تعزيز الحوار الإقليمي برعاية دولية محايدة: ينبغي دفع جهود الحوار بين الهند وباكستان من خلال قنوات دبلوماسية غير منحازة، بدعم من الأمم المتحدة أو أطراف دولية محايدة.

٢) الحد من التنافس الدولي في جنوب آسيا: على القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين فصل نزاع كشمير عن صراعاتهم الجيوسياسية الأوسع، لمنع توظيفه كورقة ضغط.

٣) تشجيع آليات أمنية إقليمية: دعم تأسيس آلية أمنية ثلاثية أو متعددة الأطراف تشمل الهند وباكستان والصين لمواجهة التحديات المشتركة كالإرهاب والتغير المناخي.

٤) دعم جهود منع الانتشار النووي: على الولايات المتحدة والصين الضغط باتجاه تعزيز الاتفاقات النووية الإقليمية، وتقديم الدعم لتقنيات الأمان النووي.

٥) إشراك المجتمع المدني لتعزيز التفاهم: تشجيع التبادل الثقافي والإعلامي والأكاديمي بين شعوب الهند وباكستان للحد من الشحن القومي وبناء الثقة بين الطرفين.

المصادر

اولاً: الكتب

١) (١٩٩٣). آفاق الهند، عدد (٥)، نوفمبر.

٢) أحمد إبراهيم محمود. (٢٠٠١). الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية، ملف النظام العالمي، رؤية هندية. *مجلة السياسة الدولية، (١٤٦)*.

٣) برجينسكي. (1999) *جيوستراتيجية أورآسيا*. ترجمة د.عبد الوهاب عبد الستار القصاب. آفاق ستراتيجية، بغداد، بيت الحكمة، عدد(١).

ثانيا: البحوث والمجلات

١) الحديثي، هاني. (١٩٩٦). اتجاهات سياسة الصين الإقليمية، قضايا دولية، إسلام أباد. سنة ٧، عدد (٣٤٦).

٢) حماد، فوزي، وأحمد، عادل محمد. (١٩٩٨). ، الأبعاد الإستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية والباكستانية. مجلة السياسة الدولية، تموز (١٣٣).

٣) الراوي، رياض محي. (٢٠٠١). توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا في ظل الإدارة الجديدة. *محطات إستراتيجية*، عدد (٨١).

٤) زاد، زلمي خليل. (١٩٩٧). *التقييم الإستراتيجي*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى.

٥) عباس، نادية فاضل، زين العابدين، عبد الكلام. (٢٠٠٢). *الراصد الدولي*، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (٥٤).

٦) عبد الوهاب، أيمن السيد. (٢٠٠٢). تحولات السياسية الأمريكية تجاه القوى الآسيوية الصين، اليابان، الهند، باكستان، إندونيسيا. *السياسة الدولية*، يناير، عدد (١٤٧).

٧) كوخ، كريستان. (٢٠٠١). الصين والأمن الإقليمي في جنوب آسيا، توازن القوى في جنوب آسيا، الإمارات العربية المتحدة.
٨) محمود، أحمد إبراهيم. (٢٠٠١). *الخيار النووي في الشرق الأوسط*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول، ط١.
٩) نافع، إبراهيم وآخرون. (١٩٩٨). *ما الذي يجري في* آسيا، ط١. مركز الأهرام للترجمة والنشر.
١٠) هاني الحديثي. (١٩٩٨). سياسة باكستان الإقليمية (١٩٧١-١٩٩٤): سلسلة أطروحات دكتوراه، ط١. *مركز دراسات الوحدة العربية (٣٣)*، بيروت.
١١) هاني الحديثي. (١٩٩٩). جيوستراتيجية أورآسيا بين الحقائق الموضوعية وإستراتيجية الهيمنة. مجلة آفاق إستراتيجية، عدد (١). بغداد، بيت الحكمة.
١٢) الهند والنظام العالمي الجديد. (١٩٩٣). مجلة آفاق الهند.السفارة الهندية في بغداد، حزيران.

ثالثا: الرسائل والاطاريح

١) الحديثي، هاني، والعمار، منعم. (١٩٩٨). التنافس النووي في شبه القارة الهندية وتأثيراته الإقليمية والدولية. قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (٢٥).

رابعا: النشرات

١) عبد الرحمن، سميرة إبراهيم. (١٩٩٨). المصالح والأهداف الأمريكية في جنوب آسيا. نشرة قضايا دولية مترجمة، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد.

٢) علوي، مصطفى. (١٩٩٨). مستقبل آسيا الأمني، في آسيا والتحولات العالمية. مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٣) فائق، تلا عاصم. (٢٠٠٣). دور القوى الإقليمية الصاعدة في التوازن الإستراتيجي في إقليم جنوب آسيا وآفاقه المستقبلية، (رسالة ماجستير). كلية العلوم السياسية جامعة النهرين.
٤) المالكي، فريد منشد. (١٩٩٧-١٩٩٨). الدور المستقبلي للهند على صعيد آسيا والمحيط الهندي. كلية الدفاع الوطني، جامعة البكر للدراسات العليا، دورة (١٣).

خامسا: المصادر الاجنبية:

1) Dikshit, Bhadani. (2005). *Emerging INDO-US Strategic Interests*. New Delhi, pp2-3 www.cnfonline.org.
2) Kamath, P.M., (2005). India, Pakistan and China; An Unbroken Insecurity Triangle. *IN India Quarterly, A Journal of International Affairs*. New Delhi.
3) Singh, Joginder. (2005). *Bomb blasts in* Delhi. New Delhi, www.cnfonline.org.
4) Singh, Swaran. (1998). Problems Of Dealing with an Emenging Super Power Main Stream. New Delhi.
5) Sreedhar. (2005). *Indo-US Nuclear Deal, First* Steps *Cleared*. New Delhi, www.cnfonline.org.